جامعة الملك سعود
قسم المخطوطات
عمادة شؤون المكتبات

ثم تركه لانه ليس حلافا في اصل المسئلة ثم يكفي في البحث على قول ابن سريج الظن بان لا مخصص خلافا للقاضي اي بكر الباقلاني في قوله لا بد من القطع قال وحصل بتكرير النظر والبحث واشتهار كلام الائمة من غير ان يذكر احد منهم مخصصا المخصص اي المفيد للتخصيص قسمان الاول المتصل اي ما لا يستقل بنفسه من اللفظ بان يقارن العام وهو خمسة احدها الاستثنا بمعنى الدال عليه وهو اي الاستثنا نفسه الاخراج من متعدد بالا او احدى اخواتها نحو خلا وعدا وسوي صادرا ذلك الاخراج مع المخرج منه من متكلم واحد وقيل مطلقا فقول القائل الا ربدًا عقب قول غيره جا الرجال استثنا على الثاني لغو على الاول ولو قال النبي صلى الله عليه وسلم الا اهل الذمة عقب نزول قوله تعالى فاقتلوا المشركين كان استثنا قطعا لانه مبلغ عن الله تعالى وان لم يكن ذلك قرانا وجب اتصاله اي الاستثنا بمعنى الدال عليه بالمستثنى منه عادة فلا يضر انفصاله بتنفس او سعال وعن ابن عباس يجوز انفصاله الى شهر وقيل سنة وقيل ابدًا وروايات عنه وعن سعيد بن جبير يجوز انفصاله الى اربعة اشهر وعن عطا والحسن يجوز انفصاله في المجلس وعن مجاهد يجوز انفصاله الى سنتين وقيل يجوز انفصاله مالم يأخذ في كلام اجنبي وقيل يجوز اتصاله بشرط ان ينوي في الكلام لانه مرادا ولا وقيل يجوز اتصاله في كلام الله تعالى فقط لانه تعالى لا يغيب عنه شئ فهو مراد له اولا بخلاف غيره وقد ذكر المفسرون ان قوله تعالى غير اولي الضرر نزل بعد لا يستوي القاعدون من المومنين الى اخره في المجلس وقرا ابو عمرو وغيره بالنصب اي على الاستثنا كما قراه

ابو عمرو وغيره بالرفع اي على الصفة والاصل فيما روي عن ابن عباس ونحوه كما روي عنه قوله تعالى ولا تقولن لشي فاعل ذلك غدا الا ان يشا الله واذكر ربك اذا نسيت قول ان شا الله تعالى ومثله الا ستثنا وتذكرت فاذكره ولو بعد حين وقتا فاحلت الا ما فيه على ما تقدم من غير تقييد بنسيان توسعًا فقوله واذكر ربك اي مشية ربك اما الاستثنا المنقطع بان لا يكون المستثنى فيه بعض المستثنى منه عكس المتصل السابق المنصرف اليه الاسم عند الاطلاق نحو ما في الدار احد الا الحمار فثانيها الا قوال لفظ الاستثنا منواط فيه وفيه وفي المتصل اي موضوع للقدر المشترك بينهما اي المخالفة بالا او احدى اخواتها حذرًا من الاشتراك والمجاز الاتيين والاول والاصح انه مجاز في المنقطع لتبادر غيره اي المتصل الى الذهن والثاني انه حقيقة فيه كالمتصل لانها الاصل في الاستعمال وحد المخالفة المذكورة من غير اخراج وهذا القول يعني قوله والرابع مشترك بينهما فهو تكرار الان يريد بالمتواطي الثاني انه حقيقة في المنقطع مجاز في المتصل وقائل قيل والخامس الوقف اي لا ندري اهو حقيقة فيهما ام في احدهما ام في القدر المشترك بينهما ولما كان في الكلام الاستثنائي شبه التناقض حيث يثبت المستثنى في ضمن المستثنى منه ثم ينفي هو صرحا وكان ذلك اظهر في العدد المنصوصيته في احاده دفع ذلك فيه بتبيان المراد به بقوله والاصح وفاقا لابن الحاجب ان المراد بعشره في قولك مثلا لزيد علي عشرة الا ثلاثة العشرة باعتبار الافراد اي لاحد جميعها ثم اخرجت ثلاثة بقوله الا ثلاثة ثم اسند الباقي وهو سبعة نقد يرادان كان الاسناد قبله اي قبل اخراج الثلاثة ذكرا فكانه قال له علي الباقي من العشرة

Copyright © King Saud University